الفصل الثاني: الأنشطة غير القضائية للمجلس الأعلى للحسابات

على غرار السنوات السابقة، قام المجلس برسم سنة 2015، بمجموعة من الأنشطة غير القضائية نوردها في السياق التالي:

- التصريح الاجباري بالممتلكات؛
- مراقبة حسابات الأحزاب السياسية؛
- مراقبة التسيير والمهام الموضوعاتية؛
- إعداد تقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2013؛
- تتبع مآل التوصيات الصادرة عن المجلس برسم السنوات السابقة.

أولا. حصيلة الأنشطة المتعلقة بالتصريح الاجباري بالممتلكات خلال سنة 2015

تميزت أنشطة المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2015، فيما يخص التصريح الإجباري بالممتلكات، بمواصلة تلقي وتتبع ومراقبة عملية التصريح بالممتلكات بالنسبة لجميع فئات الملزمين، سواء تعلق الأمر بالتصريح الأولي أو تجديد التصريح أو التصريح بمناسبة انتهاء المهام.

وتبرز حصيلة الأنشطة المتعلقة بالتصريح الإجباري بالممتلكات خلال سنة 2015 فيما يلي:

1. حصيلة التصريح الإجباري بالممتلكات المتعلق بأعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المستشارين

أ. أعضاء مجلس النواب

خلال شهر فبراير 2015، همت عملية تجديد التصريح بالممتلكات، أعضاء مجلس النواب، حيث تم تسجيل، خلال هذه السنة، تصريحات أولية وكذا تصريحات بمناسبة انتهاء الانتداب لبعض أعضاء المجلس كما يبين ذلك الجدول التالي:

تجديد التصريح			تصريحات بمناسبة انتهاء الانتداب			التصريحات الأولية		
الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح	الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح	الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح
389	378	%97	5	5	%100	11	7	%64

وفي هذا الإطار، يتبين أن نسبة أعضاء مجلس النواب الذين قاموا بتجديد تصريحاتهم فاقت 97%. وقد أخبر الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بصفته رئيس هيئة تلقي وتتبع ومراقبة تصريحات أعضاء مجلس النواب، رئيس مجلس النواب بقائمة الأعضاء المصرحين وكذا الأعضاء غير المصرحين.

كما أنه، بفعل شغور بعض المقاعد وانتخاب أعضاء جدد خلال الانتخابات الجزئية، فقد تم تسجيل نسبة 100% بخصوص التصريح بمناسبة انتهاء الانتداب لخمسة أعضاء، فيما سجلت التصريحات الأولية حوالي 64% خلال نفس السنة، حيث أن سبعة أعضاء فقط قاموا بإيداع تصريحاتهم من أصل أحد عشر عضوا جديدا.

وفي جميع الحالات، فإنه، بالنسبة لأعضاء مجلس النواب الذين لم يقوموا بتقديم تصريحاتهم داخل الآجال، يتم دعوتهم للقيام بذلك مباشرة بعد انصرام الآجال القانونية للتصريح، وهو ما يتم التجاوب معه، بحيث تتم تسوية وضعية المعنيين بالأمر بالرغم من تجاوز الآجال القانونية لذلك.

ب. أعضاء مجلس المستشارين

طبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة، وخاصة الفصل 63 من دستور 2011 والمادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، فقد تقلص عدد أعضاء مجلس المستشارين من 270 إلى 120 مستشارا.

وقد تميزت سنة 2015 بانتخابات أعضاء مجلس المستشارين بتاريخ 02 أكتوبر 2015، وكنتيجة لذلك، قام الأعضاء المنتهية ولايتهم بإيداع تصريحاتهم المتعلقة بانتهاء الانتداب، فيما قام الأعضاء الجدد بإيداع تصريحاتهم الأولية، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

تصريحات بمناسبة انتهاء الانتداب			التصريحات الأولية		
الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح	الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح
199	132	%65	121	121	%100

ويتبين، من خلال الجدول أعلاه، أن كل الأعضاء الجدد بمجلس المستشارين قاموا بإيداع تصريحاتهم الأولية، أي بنسبة بلغت 100%، بمن فيهم الأعضاء الذين انتخبوا خلال الانتخابات الجزئية، بينما لم تتجاوز تصريحات الأعضاء بمناسبة نهاية انتدابهم نسبة 65% خلال نفس السنة.

وقد أخبر الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بصفته رئيس هيئة تلقي وتتبع ومراقبة تصريحات أعضاء مجلس المستشارين، رئيس مجلس المستشارين بقائمة الأعضاء المصرحين والأعضاء غير المصرحين.

2. حصيلة التصريح الإجباري بالممتلكات المتعلقة بتصريحات الموظفين والأعوان العموميين

تلزم فئة من الموظفين والأعوان العموميين بتقديم تصريحاتهم بموجب القانون رقم 54.06. وفي هذا الصدد، فقد تم إيداع ما يناهز 1104 تصريحا بالمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، موزعة ما بين 41 تصريحا أوليا، و39 تصريحا بمناسبة انتهاء المهام، إضافة إلى 1024 تصريحا متعلقا بتسوية الوضعية برسم السنوات الفارطة وكذا التصريحات المودعة في غياب قوائم الملزمين بها.

وتتوزع أنواع التصريحات على مختلف القطاعات الحكومية بشكل متباين، كما أن نسبة التصريح بالممتلكات تختلف من قطاع لآخر.

أ. التصريحات الأولية

تلقى المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2015، ما مجموعه 41 تصريحا أوليا من أصل 262، وتتوزع هذه التصريحات على القطاعات الحكومية التالية:

القطاع	الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح (%)
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	76	0	0
وزارة الداخلية	35	9	25,71
وزارة الاقتصاد والمالية	92	19	20,6
مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	15	2	13,33
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	9	0	0
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني – قطاع التكوين المهني	7	3	42,86
وزارة التضامن المرأة الاسرة والتنمية الاجتماعية	6	0	0
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	6	2	33,33
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	5	1	20
بنك المغرب	4	1	25
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر	3	3	100
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	2	0	0
وزارة السياحة	1	0	0
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	1	1	100
المجموع	**262**	**41**	**15,65**

ويظهر، من خلال الجدول أعلاه، أن نسب التصريحات الأولية بالممتلكات تعرف تباينا مهما بين الملزمين بمختلف القطاعات الحكومية مع نسبة متوسطة للتصريح الأولي تناهز 15,65 في المائة. وتعتبر هذه النسبة ضعيفة، ويمكن تفسيرها ببعض العوامل الموضوعية، منها صعوبة تتبع التصريحات في الآجال القانونية، وذلك نظرا لكون القوائم بأسماء الملزمين توجه للمجلس شهورا بعد التعيينات، وليس بمجرد أن تطرأ التغييرات عليها.

كما أن معظم السلطات الحكومية لا تقوم بإشعار الملزمين التابعين لها بضرورة التصريح بالممتلكات وإثارة انتباههم إلى الآجال المحددة للإيداع، باستثناء بعض الإدارات والمؤسسات العمومية التي وضعت بعض التدابير الداخلية كمطالبة الملزمين بالتصريح، بموافاتها بنسخة من وصل إيداع التصريح بالممتلكات، مما يمكن اعتباره ضمن الممارسات الفضلى.

وقد باشر المجلس عدة إجراءات وتدابير بهذا الخصوص تتجلى في تبليغ السلطات الحكومية المعنية بقوائم الملزمين غير المصرحين، وتوجيه إنذارات للملزمين الذين لم يقوموا بتسوية وضعيتهم، كما تم رفع الأمر إلى السلطة الحكومية المختصة قصد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 11 من القانون رقم 54.06.

ب. التصريحات بمناسبة انتهاء المهام

قام المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2015، بتلقي ما يناهز 39 تصريحا بمناسبة انتهاء المهام من أصل 337 تصريحا يتعين تقديمه بموجب القوائم بأسماء الملزمين المتوصل بها خلال السنة المذكورة، حيث تتوزع بين القطاعات على الشكل التالي:

القطاع	الملزمون	المصرحون	نسبة التصريح %
وزارة الداخلية	188	28	14,9
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	101	3	2,9
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	11	0	0
مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	9	1	11,1
وزارة الاقتصاد والمالية	20	5	25
المندوبية السامية للتخطيط	5	2	40
وزارة التضامن المرأة الاسرة والتنمية الاجتماعية	1	0	0
وزارة السياحة	1	0	0
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني – قطاع التكوين المهني	1	0	0
المجموع	**337**	**39**	**11,6**

ويتضح، من خلال هذه المعطيات، أن نسب التصريح بمناسبة انتهاء المهام تبقى ضعيفة، حيث لا تتعدى النسبة المتوسطة للتصريح 11,6 في المائة خلال سنة 2015.

ومما يزيد من صعوبة تتبع هذا النوع من التصريحات كونها تتضمن تصريحات الأشخاص المحالين على التقاعد، مما يستدعي متابعة المتخلفين منهم عن التصريح، خارج العنوان الإداري، أي على مستوى العنوان الشخصي، علما أن هذا الأخير غير متوفر عادة ضمن قوائم الملزمين بصفة موثوقة ومحينة.

ج. التصريحات المدلى بها خارج القوائم المتوصل بها خلال سنة 2015

في هذا الإطار، تلقى المجلس 1024 تصريحا بالممتلكات، خلال سنة 2015، تتوزع حسب الصنف على النحو التالي:

صنف التصريح	عدد التصريحات
الأولي بمناسبة استلام المهام	345
تجديد التصريح	475
بمناسبة انتهاء المهام	166
التكميلي	38
المجموع	**1024**

وقد هم هذا العدد مختلف أنواع التصريحات برسم السنوات الفارطة، وكذا تلك التي يتم إيداعها في غياب قوائم الملزمين المعنيين. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، أن المجلس يعمل باستمرار على تذكير السلطات الحكومية بواجبها بتحيين القوائم بأسماء الملزمين كلما طرأت عليها تغييرات وإرسالها إلى المجلس الأعلى للحسابات.

ويبرز الجدول الموالي تفاصيل هذه التصريحات حسب القطاعات المعنية:

القطاع	عدد التصريحات
وزارة الداخلية	432
وزارة الصحة	97
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	129
وزارة الاقتصاد والمالية	107
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	23
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني – قطاع التكوين المهني	21
مجموعة صندوق الإيداع والتدبير	16
بنك المغرب	14
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	53
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر	23
وزارة الفلاحة والصيد البحري	13
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	8
الامانة العامة للحكومة	7
المكتب الوطني للماء والكهرباء	7
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	6
المركز السينمائي المغربي	6
وزارة السكنى وسياسة المدينة	6
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة	5
الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	5
وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية	4
وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية	4
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	4
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	4
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	4
المندوبية السامية للتخطيط	3
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	3
وزارة السياحة	5
وزارة الشباب والرياضة	2
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان	2
وكالة إنعاش وتنمية اقاليم الجنوب	2
اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي	2
وزارة الشؤون العامة والحكامة	1
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	1

القطاع	عدد التصريحات
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	1
وزارة العدل والحريات	1
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	1
وكالة إنعاش وتنمية الشمال	1
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	1
المجموع	**1024**

وللتذكير، فإنه لازالت بعض السلطات الحكومية لا تولي ملف التصريح بالممتلكات العناية اللازمة، حيث أن السهر على تحضير وإعداد وحصر قائمة الملزمين بالتصريح بالممتلكات وتحيينها وتوجيهها إلى المجلس الأعلى للحسابات، كلما دعت الضرورة لذلك، موازاة مع دعوة الموظفين والأعوان العموميين الملزمين التابعين لها أو تحت وصايتها إلى القيام بواجبهم في هذا المجال، يعد من بين الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان حسن سير منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات.

ثانيا. مراقبة حسابات الأحزاب السياسية

عرفت سنة 2015، تنظيم انتخابات أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية (اقتراع 04 شتنبر 2015)، وكذا انتخابات أعضاء مجالس العمالات والأقاليم (اقتراع 17 شتنبر 2015)، إضافة إلى تنظيم انتخابات أعضاء مجلس المستشارين (اقتراع 02 أكتوبر 2015).

وقد قام المجلس الأعلى للحسابات، برسم سنة 2015، بإعداد ثلاثة تقارير، يتعلق الأول بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية خلال السنة المالية 2015، بينما يخص التقرير الثاني فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، فيما يتعلق التقرير الثالث ببحث جرد مصاريف المترشحين الخاصة بحملاتهم الانتخابية والوثائق المثبتة لها بمناسبة نفس الاقتراع. وقد تم نشر التقارير الثلاثة بالموقع الإلكتروني للمجلس الاعلى للحسابات.

وبخصوص الانتخابات الجماعية والجهوية بمناسبة اقتراع 04 شتنبر 2015، والانتخابات التشريعية بمناسبة اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، فإن المجلس بصدد إعداد تقارير حول صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية وبحث جرد مصاريف المترشحين.

وقد تم انجاز التقارير الثلاثة المشار اليها أعلاه طبقا لأحكام الفصل 147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادتين 44 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وكذا طبقا لمقتضيات المادة 131 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، إضافة لمقتضيات المادة 97 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

ثالثا. مراقبة التسيير والمهام الموضوعاتية

قامت مختلف الغرف القطاعية بالمجلس الأعلى للحسابات، برسم سنة 2015، بإنجاز ما مجموعه 28 تقريرا، 26 منها تتعلق بمهام مراقبة التسيير وتقريرين اثنين يتعلقان بالمهام الموضوعاتية، حيث يهم التقرير الأول المهمة الرقابية التي أنجزها المجلس حول "المخزونات الاحتياطية بالمغرب" و التقرير الثاني عن المهمة الرقابية التي أنجزها حول " قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب: العمق الاستراتيجي والحكامة".

وسيقدم الفصل الثالث من هذا التقرير السنوي خلاصة عن هذه المهمات.

رابعا. تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية

قام المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2015، بإعداد تقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2013، سيتم عرضه ضمن الفصل الرابع من هذا التقرير.

خامسا. تتبع التوصيات

كما تمت الإشارة إلى ذلك في التقرير السنوي برسم سنة 2014، فإن المجلس الأعلى للحسابات سيقوم بإصدار تقرير منفرد وحصري حول تتبع التوصيات.

للتذكير، فإن هذا التتبع يتم إما من خلال مراسلة الأجهزة التي شملتها رقابة المجلس قصد موافاته بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن التوصيات التي أصدرها المجلس في تقاريره السابقة أو من خلال القيام بتحريات ميدانية لدى الأجهزة التي خضعت سابقا لرقابته.

سادسا. القيام بفحص المشاريع الممولة من طرف صندوق الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة

خلال سنة 2015، وبناء على طلب من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمات تدقيق لاثنين وعشرين (22) مشروعا تنمويا تم إنجازها برسم سنة 2014 بتمويل من طرف مختلف البرامج الأممية.

وخضع في هذا الإطار اثنان وعشرون شريكا تنفيذيا لهذه البرامج لعمليات التدقيق ومراجعة الحسابات والرقابة الداخلية، أسفرت عن بلورة 27 تقريرا تقييميا عن مدى صدق ودقة البيانات والقوائم المالية المتعلقة بالمشاريع موضوع التدقيق، وعن نتائج المشاريع المعنية اعتبارا لمدى استخدام الأموال المرصودة لها وفق بنود الاتفاقيات المبرمة بشأنها.